

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥). ويعكس التقرير الحالة السائدة على أرض الواقع حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - في حين انخفضت التقارير عن وقوع أعمال العنف في دارفور في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، تضاعف تقريبا العدد المؤكد للوفيات في صفوف المدنيين بسبب أعمال العنف، إذ ارتفع من ٧٠ حالة وفاة في تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢٠ حالة وفاة في تشرين الثاني/نوفمبر. ويعزى هذا الارتفاع في عدد الوفيات إلى الهجمات ذات الدوافع السياسية وإلى الأعمال اللصوصية الإجرامية. وهناك على وجه الخصوص تطوران سياسيان ساهما مساهمة كبيرة في أعمال العنف وانعدام الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - أولهما استمرار صراع داخلي على القيادة داخل الحركة المسلحة الرئيسية في دارفور، وهي حركة/جيش تحرير السودان. وأحدث تغيير الولاءات فيما بين بعض القادة الميدانيين للحركة فراغا على مستوى القيادة في بعض مناطق دارفور، مما أدى إلى تكهنات كثيرة بأن انقسام الحركة سيؤدي إلى اندلاع مواجهات قبلية بين قبيلتي الفور والزغاوة، اللتين ينتمي إلى كل منهما القائدان المتنافسان في الحركة، وهما عبد الواحد النور وميني أركو مناوي.



٤ - أما التطور الثاني، فهو تدفق الجنود الفارين من تشاد في الآونة الأخيرة إلى غرب دارفور، مما زاد من زعزعة الحالة الأمنية المعقدة في المنطقة. فهؤلاء الفارون ينضمون إلى جماعات المعارضة المسلحة المتمركزة في دارفور، التي تشارك في طائفة واسعة من الأنشطة الهدامة، منها ممارسة التهريب وسرقة الماشية واللصوصية عبر الحدود.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شهد جنوب دارفور أكبر عدد من حوادث العنف المبلغ عنها والموجهة ضد السكان المحليين والمنظمات الدولية على حد سواء. وكانت هناك أيضا مواجهات قبلية خطيرة في جنوب دارفور بين قبيلتي فلاتة ومساليت. ففي الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت مليشيات هجمات على ما يزيد على اثني عشرة قرية من قرى مساليت في الجنوب الغربي لقريضة، مما أدى إلى مصرع ما يقدر بنحو ٦٠ شخصا، وهو أكبر عدد من القتلى سُجِّل خلال السنة الماضية على إثر حادثة واحدة. وتم إشعال النيران في الأكواخ، وإحراق الحقول والمحاصيل الزراعية، وتشريد ما مجموعه ١٥٠.٠٠٠ شخص. ويمثل وقوع هجوم من هذا الحجم على مدى ما يزيد على أسبوع في منطقة تتواجد فيها البعثة الأفريقية في السودان، دليلا مفرعا على استمرار تقاعس الحكومة عن حماية سكانها وعن التقصير الجماعي للمجتمع الدولي في منع وقوع هذه الجرائم البشعة.

٦ - وفي شمال دارفور، تمخضت المصاعب الداخلية التي يمر بها حركة جيش تحرير السودان عن تزايد عدد الحوادث التي تقع بين القبائل. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على سبيل المثال، اندلعت مصادمات داخل جيش تحرير السودان بين قبيلتي زغاوة وميدوب. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدت مواجهة بين أعضاء في جيش التحرير من قبيلتي زغاوة وبيرتي إلى مصرع ١٥ شخصا على الأقل. وخلال نفس الفترة، ظل مستوى أعمال اللصوصية وغيرها من أشكال العنف الإجرامي منخفضة بعد الشيء في شمال دارفور.

٧ - وكان غرب دارفور أعقد بيئة أمنية في الولايات الثلاث. فقد شاركت عناصر متفرقة من مختلف الجماعات المسلحة وأعداد كبيرة من المتسللين من تشاد في أعمال عنف ذات دوافع إجرامية وسياسية. وتدهورت حالة الأمن كثيرا في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثر تأثيرا سلبيا مباشرا في السكان المحليين وسلامة المشردين داخل بلدهم وإيصال المساعدة الإنسانية. وكانت أعمال النهب والسطو والمصادمات الدموية بين المليشيات المسلحة بشأن تقسيم السلع المسروقة أمورا شائعة طيلة شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت القوات المسلحة السودانية بعمليات في منطقة جبل مون، ادّعي أنها موجهة ضد الفارين التشاديين التي انتقلوا إلى المنطقة. وبعد ذلك بأسبوع، قام فريق تقييم تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان بزيارة المنطقة في بعثة لتقصي

الحقائق. وعقب إجراء مناقشات مع أعضاء المجتمع المحلي في المنطقة، أكدوا أن القوات المسلحة السودانية لم تهجم المنطقة فحسب، بل استخدمت في العملية الطائرات العمودية الحربية. وأُبلغ عن إصابة ثمانية أشخاص بجروح في المنطقة، ثلاثة منهم إصاباتهم خطيرة، بمن فيهم طفل في الثالثة عشرة من عمره. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك علامة على وجود فارين من تشاد، كما ادعت الحكومة. فمجموعة التشاديين التي وصلت إلى جبل مون في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر سرعان ما غادرت المنطقة تحت ضغوط من السكان المحليين. وشكل الهجوم الذي شنته القوات المسلحة السودانية على جبل مون انتهاكا لوقف إطلاق النار ذي الدواعي الإنسانية الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ومخالفة لقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥)؛ كما أن وقف الأنشطة الإنسانية نتيجة لذلك أمر لا يمكن تبريره.

٩ - وتتسم أنماط انعدام الأمن في دارفور بأنها دينامية ومعقدة وتنحو نحو الخروج عن نطاق السيطرة. وردا على فراغ السلطة في المنطقة، بدأت عدة جماعات مسلحة تتصرف بصورة مستقلة. ولا تزال الإغارة على الماشية وشن الهجمات على المزارعين عنصرا أساسيا من أعمال اللصوصية. وتتواصل الهجمات، رغم معرفة مرتكبيها بأنها ستودي بحياة الكثير من الأبرياء من النساء والأطفال. وهناك أيضا زيادة واضحة في الحوادث العنيفة التي يُتوخى منها الحصول على العتاد والدعم اللوجستي. ومن ثم زاد عدد الكمائن وحالات الاستيلاء على المركبات وشن الهجمات على صهاريج الوقود زيادة هائلة، مما أثر تأثيرا سيئا في المنظمات الدولية العاملة في دارفور.

ثالثا - حقوق الإنسان والحماية

١٠ - لا يزال السكان المدنيون يدفعون ثمنا فادحا لا يطاق نتيجة تكرار القتال بين الأطراف المتناحرة وتجدد استعمال أساليب "الأرض المحروقة" من جانب الميليشيات وقيام الحكومة بعمل عسكري واسع النطاق. ففي تشرين الثاني/نوفمبر وحده، أرغم عدد من الأشخاص يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص على الخروج من ديارهم. وكان مما يبعث على القلق بصورة خاصة شن هجمات على عدد كبير من القرى بالقرب من قريضة (جنوب دارفور)، كانت ضالعة فيها، حسبما أوردت التقارير، الميليشيات وقوات الحكومة والقوات المتمردة، وأدت إلى تشريد ١٥ ٠٠٠ مدنيا، معظمهم من الأطفال والنساء. كما أن انعدام الأمن السائد حاليا لا يزال يدفع عشرات الآلاف من العائدين والسكان المقيمين على حد سواء إلى التماس الملجأ قرب البلدات وفي مخيمات المشردين داخليا القائمة أو المؤقتة. وفي المناطق الريفية، تتمادي الميليشيات في إتلاف المحاصيل عن عمد، وتقلل بذلك إمكانات العودة والاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

١١ - وكانت ترد أنباء يوميا عن قيام السلطات بعمليات احتجاز وتخويف ومضايقات في كل من مخيم أبو شوك ومخيم السلام في شمال دارفور في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأدى إقامة وجود دائم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مخيم "أبو شوك" إلى تقليل حالات وقوع العدوان في المخيم وما حوله. وعلى النقيض من ذلك، شنت المليشيات هجمات على المخيم الآخر، أسفر آخرها عن مصرع طفلين (أحدهما في السادسة من عمره والآخر في التاسعة) في منطقة فتة برنو شمالي دارفور.

١٢ - واستمر ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والجنساني في مخيمات اللاجئين داخل بلدهم وما حولها في شتى أرجاء دارفور، حيث ترد أنباء عن وقوع اعتداءات بصورة يوميا. وما زالت ترد أنباء أيضا عن حوادث اختطاف ريفيات؛ ففي منطقتي مستيري وجينية في غرب دارفور، بلغ عدد النساء المفقودات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠ امرأة.

١٣ - واجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والحماية التابعة لآلية التنفيذ المشتركة في ثلاث مناسبات لمناقشة جملة أمور منها الشواغل المتعلقة بالقضاء على العنف الموجه ضد النساء في دارفور، وقواعد تطبيق التعميم الجنائي ٢ - المتعلق بجمع الأدلة في قضايا العنف الجنسي والجنساني، وانتهاكات حقوق الإنسان في غرب دارفور، وإمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز. وكما ذكر سابقا (S/2005/592)، وافقت الحكومة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٥ على "خطة العمل للقضاء على العنف الموجه ضد النساء في دارفور". وإني أحث الحكومة على التعجيل بتنفيذ خطة العمل وتمكين المنظمات غير الحكومية المحلية من رصد وتقييم تنفيذها.

١٤ - وإني أرحب أيضا بالتعديل الذي أجري على الإجراءات الجنائية وقواعد تطبيق التعميم الجنائي ٢، الذي وقعه وزير العدل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي يوضح إجراءات جمع الأدلة الطبية ويحظر المضايقات التي تمارس ضد مقدمي الخدمات الطبية اللازمة لعلاج ضحايا العنف الجنسي. ووافق حاكم جنوب دارفور أيضا على تعديل الإجراءات التي تؤثر في ضحايا العنف الجنسي والجنساني. وستحول التعديلات لضحايا الاغتصاب الحق في تلقي العلاج الطبي دون ملء استمارة (الاستمارة رقم ٨)؛ وتمنع الشرطة من اقتحام المرافق الطبية لإجراء مقابلة مع الضحايا؛ وتنص على أن السلطات الحكومية لا يجوز لها أن تمارس المضايقات ضد مقدمي الخدمات الطبية بعد علاج ضحايا الاغتصاب. ويأتي هذا عقب القرارات المماثلة التي اتخذتها السلطات في غرب دارفور في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٥ - ورغم هذا التحسن في السياسات، لم تتحسن الحالة على أرض الواقع فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد النساء منذ تقرير الأحيار. وحتى الآن، لا تتصرف السلطات بالعناية الواجبة لمنع وقوع أعمال الاغتصاب والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وبات من الضروري الآن ترجمة الأقوال إلى تغييرات إيجابية فيما يتعلق بتوفير الأمن للنساء على أرض الواقع.

١٦ - وفي أعقاب الهجوم العنيف الذي شنه أفراد إحدى الميليشيات على منطقة تاما في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تم إيفاد بعثة لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان إلى المنطقة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤكد الاستنتاجات الأولية وقوع انتهاكات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتتمثل في: الإعدام التعسفي للمدنيين؛ والمعاملة القاسية والإلسانية؛ ونهب الممتلكات والتشريد القسري. وتؤكد أيضا أن عدد الوفيات بلغ ٢٩ شخصا، استنادا إلى عدد القبور الجديدة التي عثر عليها. ولم يتخذ المسؤولون الحكوميون حتى الآن أي تدابير لضمان إجراء تحقيقات جادة في أعمال القتل المذكورة.

١٧ - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور حكما، وبذلك بلغ عدد الأحكام الصادرة عنها منذ إنشائها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ستة أحكام. وحتى الآن، لم يصدر حكم إدانة في حق أي مسؤول رفيع المستوى، ولم يحاكم أحد على أي من الجرائم المتعلقة بأعمال العنف التي وقعت عندما كان الصراع على أشده فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

١٨ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أذانت المحكمة الخاصة بعضوين من المخابرات العسكرية الحكومية، برتبة جندي، وذلك بتهمة قتل رجل توفي عندما كان رهن الحجز لدى المخابرات العسكرية في كُتم شمالي دارفور، في آذار/مارس ٢٠٠٥. وحكم على الرجلين بالإعدام مع الحق في استئناف الحكم. وحكم ببراءة رئيس شرطة كتم من تهمة القتل، بينما فر من الحبس شخص رابع من المشتبه بهم.

١٩ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت أحكام في حق ضابطين إضافيين من ضباط المخابرات العسكرية تتعلق بوفاة طفل في الثالثة عشرة من عمره كان تحت حراستهما وذلك في آذار/مارس عام ٢٠٠٥. ورغم قرار عائلة المحني عليه منح العفو الكامل للجانين، فإن المحكمة وهي تمارس سلطتها التقديرية حكمت على الرجلين بالسجن لمدة سنتين بتهمة القتل.

٢٠ - ولا يزال يُسمح لموظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان بالوصول إلى مرافق الاحتجاز، بما في ذلك لأول مرة، المرافق التابعة للحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة جبل مرة الغربية. وأجريت زيارة ثانية لمرافق الاحتجاز التابع للأمن الوطني في جنوب

دارفور. وأفاد ثلاثة محتجزين، في مقابلات جرت معهم بالمرفق، أنهم تعرضوا لمختلف أشكال الاعتداء البدني خلال عمليات النقل بين دوائر الاختصاص العسكرية والأمنية وأثناء توجيه الأسئلة إليهم. وتضاف هذه الإفادات إلى نمط مقلق من سوء معاملة المحتجزين على يد ضباط الأمن الوطني في أثناء الاستجواب. ويُحظر التعذيب حظرا شاملا بموجب الدستور الوطني والقانون الدولي. ويجب على الحكومة تنفيذ الإصلاحات القانونية والدستورية الضرورية لكفالة خضوع دائرة الأمن الوطني للمساءلة واحترامها لسيادة القانون.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢١ - اضطرت الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية في دارفور إلى الاستجابة لحالات تشريد جديدة واسعة النطاق، والسعي الحثيث في الوقت نفسه إلى المحافظة على عملياتها المكثفة في مواجهة ارتفاع مستويات انعدام الأمن. وقد سببت أعمال القتال الدائرة بين القبائل والهجمات التي تشنها الميليشيات والمتمردون على حد سواء على القرى في شتى أرجاء دارفور في وقوع حالات تشريد مستمرة نحو المخيمات وأماكن الإيواء العشوائية قرب البلدات الرئيسية. وإني أشيد بمجتمع الأنشطة الإنسانية لاستجابته السريعة والمنسقة وتقديم الإغاثة للسكان المتضررين.

٢٢ - وتشير الدلائل إلى أن الحالة الإنسانية عموماً في دارفور لا تزال تحت السيطرة، رغم مستويات انعدام الأمن الخطيرة، وذلك بفضل جهود الإغاثة الحثيثة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نجح برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية في توزيع حجم قياسي من المساعدة الغذائية قدرها ٥١ ٠٠٠ طن استفاد منها زهاء ثلاثة ملايين شخص، وهو إنجاز ضخم في ظل ظروف تتسم بصعوبة بالغة.

٢٣ - غير أنه يساورني قلق شديد إزاء ورود العديد من التقارير عن تعمد إتلاف وإحراق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على يد ميليشيات وجماعات من البدو الرحل. وقد تتبدد الآمال الطيبة التي توقعت زيادة المحاصيل الزراعية على مدار عام ٢٠٠٤، وهو ما من شأنه أن يطيل أمد الأزمة الإنسانية في دارفور على نحو مضر. وأرجو أيضاً أن تقوم السلطات بمنع هذه الأنواع من أعمال التخريب ووقفها.

٢٤ - وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، كان تأمين إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين أمراً في غاية الصعوبة، إذ انخفض معدل وصولها إلى ٧٠ في المائة، وهو أدنى مستوى منذ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، يتخذ مجتمع الأنشطة الإنسانية تدابير استباقية للتكيف مع هذه التحديات. ففي جنينة على سبيل المثال، استقدمت طائرتان

عموديتان تابعتان للأمم المتحدة لنقل الأفراد وإيصال المساعدة الإنسانية، مما أتاح تخفيف القيود المتعلقة بالأمن التي تعيق تنقلات العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمواد الإنسانية عبر الطرق البرية. غير أنه حتى هذه التدابير الاستثنائية لم تسلم من التأثير بتدهور الحالة الأمنية. وفي مواجهة تهديدات جديدة وحقيقية، لم يجد مجتمع الأنشطة الإنسانية بُداً من تعليق رحلات الطائرات العمودية في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فبالإضافة إلى الشواغل الأمنية المباشرة التي قد تحد من استخدام الطائرات العمودية، فإن استعمالها قد يتبين أيضاً أنه باهظ التكلفة بصورة لا تطاق في الأجل الطويل.

٢٥ - وتجري إعاقة العمليات الإنسانية بطرق أخرى. ورغم مختلف الالتزامات والوعود التي أُعلن عنها في الماضي، ما زالت السلطات تلجأ إلى اعتقال موظفي المساعدة الإنسانية السودانيين واستجوابهم بطريقة تعسفية. وبالمثل، لم يف الجيش الشعبي لتحرير السودان بوعوده بكفالة حرية تنقل الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن أعضاء جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ما فتئوا يقيمون العراقل والمعوقات في وجه أنشطة البعثة الأفريقية في السودان. وإني أندد في هذا السياق بصورة خاصة بالحادث الذي وقع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عندما طوق ١٢٠ جندياً من جيش تحرير السودان موقعا تابعا لأحد أفرقة البعثة الأفريقية في السودان في قريضة جنوب دارفور واقتحموا الموقع وتحرشوا بالأفراد الموجودين فيه واحتجزوا مترجما شفويا.

٢٦ - ويشكل قرار الحكومة إغلاق منطقة جبل مون في غرب دارفور أمام مجتمع الأنشطة الإنسانية من أجل إجراء عمليات عسكرية، حتى وإن كانت تُجرى ضد هدف مشروع، انتهاكاً للاتفاقات القائمة المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. إضافة إلى ذلك، فإن تهديدات عضو الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية المتمرد، جبريل عبد الكريم باري، بإسقاط الطائرات العمودية التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في مهام إنسانية في منطقة جبل مون غير مقبولة كلياً. وفي مناسبات عدة، حث ممثلي الخاص أطراف الصراع على تأمين العمليات الإنسانية في دارفور، وعلى القيام بتيسير الوصول الآمن لموظفي الإغاثة من أجل تقديم مساعدتهم للسكان المتضررين.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٧ - بعد تأجيل الجولة السادسة من محادثات السلام فيما بين الأطراف السودانية بشأن دارفور، دعا أحد العناصر في قيادة حركة/جيش تحرير السودان، التي يقودها ميني ميناوي، إلى مؤتمر في هاسكانيتا، وهي مدينة تقع شرق دارفور. وعلى الرغم من أن المؤتمر الذي بدأ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر حظي بحضور جيد، بما في ذلك حضور العديد من القادة

الميدانيين، فإن رئيس حركة/جيش تحرير السودان، عبد الواحد النور، إضافة إلى غالبية مؤيديه، رفضوا المشاركة. وتُوج المؤتمر المعقود في هاسكانيتا بانتخاب السيد ميناوي بوصفه الرئيس الجديد لحركة/جيش تحرير السودان. وقد رفض عبد الواحد ذلك الانتخاب.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُتخذ عدد من المبادرات الهامة لرأب الصدع في حركة/جيش تحرير السودان وللمساعدة على تهيئة بيئة مواتية للجولة السابعة من محادثات أبوجا، التي استؤنفت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان أولها اجتماع لكبار المسؤولين من البلدان المانحة والأمم المتحدة، عقدته المملكة المتحدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بلندن. وكان من بين الأمور التي ناقشها الاجتماع، كيفية توحيد المواقف داخل حركة/جيش تحرير السودان قبل المحادثات، وعدد من المقترحات لإنهاء العنف في دارفور، ومرحلة ما بعد محادثات أبوجا.

٢٩ - كما شاركت بعثة الأمم المتحدة في السودان في اجتماع عقدته الولايات المتحدة يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي، في جهد رفيع المستوى للمصالحة ما بين عبد الواحد وميني ميناوي. وعلى الرغم من حضور السيد عبد الواحد الاجتماع فإن السيد ميناوي لم يحضره، بل أرسل وفداً يمثله. وأكد الجانبان مجدداً التزامهما بوقف إطلاق النار للدواعي الإنسانية وبتيسير جهود الإغاثة الإنسانية.

٣٠ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلون من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة اجتماعاً عقده ممثلي الخاص في الخرطوم. وقد ناقش الاجتماع كيفية تيسير بناء موقف موحد بشكل أكبر داخل حركة تحرير السودان قبل بدء المحادثات. كما تناول المبعوثون المسائل الإنسانية والإنمائية التي ستكون معالجتها ضرورية بعد إبرام اتفاق للسلام. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان ورقة للمبعوثين الخاصين، ركزت على عملية ما بعد أبوجا، وناقشت الملامح المطلوبة لأي اتفاق للسلام من أجل إضفاء المصداقية والاستدامة عليه. وتتضمن تلك الملامح: الحاجة إلى الاتساق بين إطار السلام في دارفور والإطار الواسع لاتفاق السلام الشامل والدستور؛ واحترام الترتيبات الدستورية التي وضعت بالفعل فيما يتعلق بجنوب السودان والمناطق الانتقالية؛ والاتساق مع الالتزام الوطني بالترغيب في الوحدة؛ والمرونة التي ستسمح بترتيبات مؤقتة مماثلة يجري التوصل إليها في الوقت المناسب لشرق السودان؛ وتدابير لإنفاذ وقف دائم لإطلاق النار بشكل فعال؛ وتقييد واضح بالطابع الملزم لنتائج المباحثات. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت الورقة ضرورة وجود إقرار بحاجة القوى الأخرى في أن تصبح جزءاً من المخطط النهائي؛ وأن المرحلة الانتقالية لتقاسم السلطة ستنتهي بعد الانتخابات.

٣١ - وأقر في الاجتماع كذلك بأنه سيكون من المهم قيام المجتمع الدولي بإشراك الأطراف في المسائل الرئيسية خلال مرحلة ما بعد الصراع والتي تمة حاجة إلى تحديدها في اتفاق السلام. ويمكن كذلك معالجة بعض هذه المسائل بتفصيل أكبر في الحوار فيما بين الأطراف في دارفور، الذي من المقرر إجراؤه بعد إبرام اتفاق سلام نهائي بشأن دارفور. ويتعين أن يشمل هذا الحوار كذلك استراتيجية للمصالحة المستدامة بين كل الجماعات في دارفور.

٣٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد اجتماع المبعوثين في الخرطوم، شاركت كل من مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية، جنديني فريزر، ورئيس البعثة الأفريقية في السودان، والسفير بابا غانا كينغي، في تيسير عقد اجتماع بين عبد الواحد وميني ميناوي لثمة مرة أخرى على المشاركة بشكل بناء وبهدف موحد في الجولة السابعة من محادثات أبوجا، بغض النظر عن الخلافات داخل الحركة. وجرت بعد ذلك مبادرة أخرى بقيادة حكومة تشاد وبمساعدة من الجماهيرية العربية الليبية وإريتريا والاتحاد الأفريقي، في نجامينا يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ووافق عبد الواحد وميني ميناوي على تقديم خطة تفاوضية مشتركة من المقرر تنسيقها مع حركة العدل والمساواة.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مبعوثي الخاص اجتماعين ثنائيين مع ميني ميناوي، حيث أكد على موقف المجتمع الدولي بأن الانقسامات داخل حركة تحرير السودان يجب ألا تنتقص من المهمة البعيدة المدى لتحقيق السلام والمصالحة في دارفور قبل نهاية عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى حث ميني ميناوي على الامتناع عن احتجاز القادة المنشقين، أوضح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تأخذ موقفاً في نزاع داخلي داخل الحركة. وحث ميني ميناوي على التعاون مع عبد الواحد من أجل ضمان أن يسفر التوقيع على اتفاق سلام، يُبرم خلال الجولة المقبلة، عن وقف الجميع للأنشطة العسكرية.

٣٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الجولة السابعة من محادثات السلام الخاصة بدارفور فيما بين الأطراف السودانية في أبوجا. وتعهدت جميع الأطراف بالتفاوض بنوايا حسنة بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية العام. وبدأت المحادثات رسمياً في لجنة تقاسم السلطة في اليوم التالي، مع بدء مناقشات تقاسم الثروة والترتيبات الأمنية.

٣٥ - وبينما حددت الأطراف مجالات الاهتمام ذات الأولوية في المناقشات المتعلقة بتقاسم السلطة، يظل هناك تباعد بين مواقفهم، وهو ما تحاول وساطة الاتحاد الأفريقي تجاوزه عن طريق الحلول التوفيقية. كما سيكون من الضروري أن تمضي المناقشات الملموسة بشأن الترتيبات الأمنية مجدية، كجزء من الجهود الشاملة لوقف العنف في دارفور.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٦ - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان للبعثة الأفريقية في السودان ٦ ٨٤٨ فرداً في دارفور، يتألفون من ٧٠٠ مراقب عسكري و ١ ٢١١ شرطياً مدنياً و ٤٧ موظفاً مدنياً دولياً و ١١ من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة حماية مكونة من ٨٧٣ ٤ جندياً. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان الاتصال بشكل وثيق مع البعثة الأفريقية في السودان، وذلك من خلال الاتصالات المنتظمة مع رئيس البعثة الأفريقية في السودان الذي يقع مقره في الخرطوم، ومع أفراد البعثة الأفريقية في السودان في دارفور، ومن خلال الاجتماعات الدورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. كما واصلت خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة مساعدتها إلى الاتحاد الأفريقي في التخطيط والإدارة في المجال التشغيلي.

٣٧ - وبدأت لجنة الاتحاد الأفريقي بعثة تقييم للبعثة الأفريقية في السودان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ومن المتوقع أن تختتم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي مشاركة جميع الأطراف الرئيسية في البعثة الأفريقية في السودان، بما في ذلك كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وستجري استعراضاً متعمقاً لعمليات العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة الأفريقية في السودان فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة، وستقدم في ضوء نتائجها توصيات عن كيفية المضي قدماً.

سابعاً - الملاحظات

٣٨ - على مدى فترة الثمانية عشر شهراً الماضية، اتسمت استجابة مجلس الأمن للأزمة في دارفور بالثبات والقوة، بدءاً بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وحتى آخر بيان رئاسي (S/PRST/2005/48)، الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتضمنت طلبات المجلس وقف كل أعمال العنف والهجمات، ونزع سلاح ميليشيا الجنجويد ومراقبتها، ووضع حد للإفلات من العقاب، والدعوة إلى حل سياسي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥ قرر المجلس، في قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥)، فرض تدابير محددة الأهداف؛ وفي قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، قرر المجلس إحالة الوضع في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٩ - وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه التدابير، المعتمدة على مدى فترة مطولة، تؤكد التقارير الواردة من الميدان التدهور الملحوظ في الحالة منذ شهر أيلول/سبتمبر، بما في ذلك

زيادة عدد العناصر الفاعلة في الصراع، وزيادة عدد الاشتباكات فيما بين القبائل، ودخول عناصر مزعزعة للاستقرار من تشاد، وتساعد حالات اللصوصية. وهذا اتجاه يبعث على القلق العميق وله آثار مدمرة في السكان المدنيين. وما زالت الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين مستمرة، حيث تتعرض النساء والفتيات للاغتصاب من قبل الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى إحراق المزيد من القرى، وطرد آلاف آخرين من ديارهم. وإذا اقترب من نهاية عام ٢٠٠٥، السنة الثانية الكاملة للصراع في دارفور، ينبغي أن نقر مع الأسف بأن أكثر الاحتياجات إلحاحاً لدى الملايين المتضررين بالحرب لا تزال غير ملبأة إلى حد كبير، بما في ذلك حمايتهم وسلامتهم. وفي حين أنقذ عدد لا يُحصى من الأرواح بفضل جهد الإغاثة الإنسانية الضخم الذي تقوده الأمم المتحدة، ما زال المعرضون بصورة كبيرة للعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يعيشون في خوف ورعب. ويشمل ذلك الغالبية العظمى من المشردين داخلياً حيث هوجم عدد آخر من مخيماتهم في الشهور الأخيرة، كما تمثل الجماعات المسلحة العنيفة تهديداً مستمراً في المناطق المحيطة بالعديد من المخيمات. بل إن الأكثر عرضة للخطر هم من تمكنوا من البقاء في قراهم.

٤٠ - وأشير أيضاً بأسف عميق إلى أن التقييم الذي أُجري في التقرير الشهري الأول إلى مجلس الأمن بشأن دارفور، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، لا يزال سارياً: فلم يجر نزع سلاح الغالبية العظمى من الميليشيات المسلحة، ولم تتخذ الحكومة أية خطوات كبيرة نحو تقديم أي من قادة الميليشيات أو مرتكبي الهجمات إلى المحاكمة أو حتى تحديد هويتهم، مما يسهم في مناخ الإفلات من العقاب السائد. ومرة أخرى أحث حكومة السودان بقوة على اتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة هذه الإخفاقات الواضحة. فيجب إدانة كل الفظائع التي ارتكبت في دارفور بأشد العبارات الممكنة.

٤١ - وحسب ما ذكره مجلس الأمن مراراً، فإنه في نهاية المطاف، سيكون الحل السياسي هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للعنف والسماح لنحو مليوني لاجئ ومشرّد داخلياً بالعودة. ولهذا السبب تعدّ الجولة الحالية من مباحثات أبوجا مهمة للغاية ويجب أن تكون حاسمة، على الرغم من الصعوبات الجمة التي جرت مواجهتها في التمهيد للمباحثات، نتيجة للانقسام في حركة تحرير السودان. ولا ينبغي قبول المزيد من المماطلة. وقد بدأ المجتمع الدولي، بما في ذلك مبعوثي الخاص، إشراك الأطراف في المسائل الرئيسية لمرحلة ما بعد الصراع، والتي من الضروري تحديدها في اتفاق للسلام. إلا أن التوصل إلى اتفاق للسلام لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الأمن والحماية إلا إذا جرى قبوله على نطاق واسع من مختلف العناصر في دارفور، بمن فيهم من لم يحضروا مباحثات أبوجا. ولذلك، يتعين أن يتبع التوصل إلى اتفاق في أبوجا

إجراء حوار متواصل فيما بين جميع الأطراف، واستراتيجية جامعة وطويلة الأجل للمصالحة. وينبغي أن تظهر كل الأطراف في دارفور عزمها السياسي على التوصل إلى مصالحة حقيقية.

٤٢ - وينبغي أن يمضي كل ذلك وخطوات أخرى معاً مع تواجد أممي دولي معزز، يكون من شأنه معالجة الوضع الأمني المتدهور على أرض الواقع بشكل ملائم. وفي هذا السياق، فإن من دواعي سروري البالغ، في هذا الصدد، أن الاتحاد الأفريقي، الذي ما زال يبذل جهداً جديراً بالثناء، قرر قيادة بعثة تقييم ثانية في الفترة ما بين ١٠ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بمشاركة الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك فريق من الأمم المتحدة. وستساعد توصيات البعثة عن كيفية المضي قدماً على توفير المعلومات أمام الاتحاد الأفريقي وشركائه ومجلس الأمن لدى نظرهم بشكل عاجل في الخطوات المقبلة، بما في ذلك إطلاع مجلس الأمن على حالة تنفيذ قراراته بشأن دارفور. وفي غضون ذلك، يتعين القيام بكل ما يمكن من أجل الإبقاء على بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيزها، وتحسين جهود الحماية بشكل أكبر في المنطقة بأسرها. وبوجه خاص، يجب على كل أطراف الصراع أن تتعاون مع البعثة الأفريقية في السودان، مع ضرورة مساءلة من لا يقومون بذلك.

٤٣ - كما أناشد مجتمع المانحين الاستجابة بسخاء للاحتياجات الإنسانية الهائلة في دارفور التي جرى تحديدها في خطة العمل من أجل السودان لعام ٢٠٠٦، التي قدمت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.